

بالمناقشة العامة

المجلس التشريعي يقر مشروع قانون الكاتب بالعدل وتنظيم وتركيب كاميرات المراقبة



إطار قانوني ينظم أعمال دوائر كتاب العدل، ويحدد مسؤولياتهم واختصاصاتهم.

مشروع قانون تنظيم وتركيب كاميرات المراقبة

وبين رئيس اللجنة القانونية أن مشروع قانون تنظيم وتركيب كاميرات المراقبة يتكون من "22" مادة تنظم عدة مسائل منها تحديد المنشآت الملزمة بتركيب الكاميرات، وضبط صلاحيات الجهة المختصة في منح الإذن لتركيب الكاميرات، ومتابعة حسن استخدامها والتفتيش عليها، والزام كل من قام بتركيب كاميرات مراقبة اشعار الجهة المختصة بذلك.

وأشار إلى أن مشروع القانون يوجب الاحتفاظ بتسجيلات الكاميرات وأجهزة المراقبة لمدة ثلاثين يوماً، وينظم حجية مخرجات كاميرات المراقبة، والحالات التي يحظر بها تركيبها، وجملة من العقوبات بحق المخالفين لبعض نصوص القانون.

ولفت الغول إلى أن مشروع القانون يهدف للوقاية من الأعمال الإجرامية، وحماية الأفراد والممتلكات، والحفاظ على النظام العام، وتأمين وحماية البنايات والمواقع الحساسة.

وأكد أن من الإضافات الهامة لمشروع القانون اعتبار التسجيلات التي تتم بواسطة كاميرات المراقبة في المنشآت، حجة في الإثبات لدى جهات التحقيق والمحاكمة، ما لم يثبت العكس، وهذا التوجه يسهل على المحاكم وجهات التحقيق الاستناد إلى مخرجات الكاميرات كبيانات بموجب نص قانوني، وكحجية مقبولة أمام القضاء، وهو ما يسهل إثبات حق الطرف الذي يرغب بالاحتجاج بها.

أقر المجلس التشريعي الفلسطيني مشروع قانون الكاتب بالعدل لسنة 2020، ومشروع قانون تنظيم وتركيب كاميرات المراقبة، بالمناقشة العامة بالإجماع، استناداً لأحكام المادة (67) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي، وفي إطار سياسة المجلس الرامية لتطوير التشريعات وتحديثها ومواكبة المستجدات.

مشروع قانون الكاتب بالعدل

وقال رئيس اللجنة القانونية النائب محمد فرج الغول: إن مشروع قانون الكاتب بالعدل الذي يتكون من (39) مادة، يتوافق مع أحكام القانون الأساسي لعام (2003م) وتعديلاته، ومع السياسة العامة للتشريعي الرامية إلى تطوير التشريعات وتحديثها ومواكبة المستجدات الحديثة.

وأضاف أن مشروع القانون المقترح يكتسب أهمية كبيرة، انطلاقاً من خطورة وأهمية المستندات التي يقومون بتنظيمها، حيث أنه يعالج الكثير من الإشكاليات والعوائق التي يعاني منها كتابة العدل أثناء ممارسة عملهم، وتقدم النصوص القانونية المنظمة لعملهم وعدم موائمتها للأدوات القانونية الحديثة، وتناقضها مع بعضها بسبب تعدد المرجعيات التاريخية للتشريع الساري. وأوضح الغول: أن مشروع القانون يلبي الحاجة لقانون وطني بصياغة تشريعية حديثة وبيوكب التطورات التشريعية، بما يكفل حماية وحفظ حقوق الأفراد في المجتمع ويحقق الاستقرار في المعاملات، ويعالج الموضوعات التي لم تعالجها القوانين القديمة، ويوفر



أفاق

ماجيد أحمد أبو مراد

majedplc@hotmail.com

السودان.. بين الوحوش والبرهانيين

جمهورية السودان.. دولة العراقة والبسالة والطيبة السودانية المعروفة عن أهلها ورجالها بوضوح، قاتل رجالها المتطوعين عام "1948م" الاحتلال الصهيوني في معركة "بيت دراس" وأبلوا بلاءً حسناً حتى وصفهم قادة العصابات الصهيونية بالوحوش، وفي العام ذاته قام ريان سفينة سودانية كانت تقل حجاجاً لبيت الله الحرام بتغيير مساره البحري ليتجه نحو فلسطين وشارك الحجاج في معارك النكبة واستشهد جزء كبير منهم ودفنوا في غزة وهناك منطقة على ساحل غزة تسمى السودانية.

وفي العام "1958م" سن البرلمان السوداني قوانين مقاطعة مشددة ضد الاحتلال؛ ليعبر النائب السوداني عن عميق فهمه بقضية فلسطين ومعاداة محتليها، وقد شهد العام "1967م" احتضان الخرطوم للقمة العربية الرابعة والشهيرة بقمة "اللاءات الثلاث" لتدوي صرخاتها عبر الحناجر العربية المخلصة "لا للاعتراف- لا للصالح- لا للمفاوضات" أما العام "1969م" افتتحت السودان مكتبا لمنظمة التحرير الفلسطينية لتكون بذلك من أوائل الدول العربية التي تحتضن مكتبا للمنظمة.

وقد بادرت السودان في العام "1987م" لاستضافات جلسات الحوار الوطني لإدارة فعاليات الانتفاضة الأولى؛ أما العام "1988م" فقد شهد رفع السودان لمستوى التمثيل الدبلوماسي لفلسطين ليصبح لنا في قلب الخرطوم سفارة فلسطينية بما تحمل الكلمة من معنى، وحتى عام "2009م" تزين جواز السفر السوداني بعبارة "مسموح له بزيارة كل الأقطار عدا (إسرائيل)"، وبذلك حافظت السودان على دورها الطليعي في خدمة القضية الفلسطينية وعدم التفريط فيها.

وبعد هذا التاريخ المشرف للسودان تجاه فلسطين وأهلها وقضيتها والذي امتد لنحو "70" عاماً أو أكثر بقليل، جاء عبد الفتاح البرهان؛ رئيس المجلس السيادي السوداني أي أعلى منصب سياسي في الدولة السودانية وبمثابة رئاسة الدولة للفترة الانتقالية التي جرى الاتفاق عليها بين الأطراف السودانية، ليقود مسيرة تطبيع بلاده مع كيان الاحتلال الغاصب.

الامداد اللوجستي هدفاً

ويعتبر السودان من أبرز الدول أو المناطق الجغرافية المناسبة أو الحاضنة لعمليات الامدادات اللوجستية للمقاومة الفلسطينية؛ ولطالما تحدثت أجهزة مخابرات واستخبارات دولية عن دور السودان واحتضان أراضيها لعمليات "تهريب السلاح" للمقاومة الفلسطينية وخاصة في قطاع غزة، لذلك كله كانت الضغوطات الرسمية الدولية التي أفضت مؤخراً لاتفاق التطبيع بين السودان والاحتلال والذي أعلن عنه الرئيس الأمريكي بنفسه.

رفض شعبي

لكن هذا الاتفاق كغيره من الاتفاقيات التطبيعية الموقعة مع الكيان يشهد مقاومة شرسة ورفضاً شعبياً حاداً في الأوساط السودانية من أحزاب ومؤسسات وشخصيات وعموم المواطنين السودانيين الذين يرفضون التقارب مع الاحتلال ويعتبرون عداوته عقيدة راسخة في صدورهم.

المطلوب لحركة الرفض هذه التوسع والاستمرار في نهجها الرفض للتطبيع مع الكيان وقبوله ومحاربة كل المحاولات الرامية لجعله كياناً مقبولاً في الأذهان، بل استمرار الرفض حتى الإطاحة بهنديسيه والساعين لإبرامه وجر السودان لمستنقع التطبيع والتقارب مع الاحتلال وجلبه للعبث بالساحة السودانية وتخريبها والتضييق على خطوط الامداد للمقاومة.

وفي الختام.. لا يمكن للجلاد أن يصبح ضحية ولا يمكن التسليم لسارق الأرض أو قبوله ككيان سياسي طبيعي في المنطقة مهما فعل مزوري التاريخ من حملات وفعاليات واتفاقيات وغير ذلك لتحسين وجه الاحتلال أو إعادة صياغة صورته في الأذهان في العالم العربي والإسلامي؛ أحرار العالم أجمع يرفضون الاحتلال ويعرفون أنه قاتل وسارق بامتياز.



جانب من زيارة لجنة التربية لدرسة بمحافظة الوسطى



تصدر عن الدائرة الإعلامية في
المجلس التشريعي الفلسطيني

تصميم وإخراج
حسام أحمد أبو دقة

تحرير ومتابعة
الدائرة الإعلامية

مدير التحرير
ماجيد أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN

اشادوا بالدور الوطني للمؤسسة الشرطة

رئاسة ونواب التشريعي يتفقدون المديرية العامة للشرطة



التفاصيل «« 4

الدكتور/ احمد بحر ومدير عام الشرطة لدى استعراضهما حرس الشرف

الامة العربية والإسلامية وفي مقدمتها القضية المركزية وهي فلسطين. الجدير ذكره أن الرئيس الأمريكي ترامب؛ كان قد أعلن التوصل لما وصفه بالاتفاق بين إسرائيل والسودان على صنع السلام والبدء بعلاقات دبلوماسية كاملة واعداد بانضمام خمس دول عربية على الأقل على حد وصفه لاتفاقيات التطبيع مع الاحتلال.

الشكل المدوي ولا أن يهرع صوب الاحتلال والتطبيع معه". وأشار إلى أن الاتفاق يشكل تهديد لهوية الأمة ومستقبل السودان الشقيق؛ داعياً الشعب السوداني الشقيق لأوسع حملة اعتراض شعبية على الاتفاق بهدف اسقاطه واجبار السلطات الحاكمة في البلاد على التخلي عن التطبيع والانحياز لصالح قضايا

إطار تقديم الدعم لترامب بهدف النجاح في الانتخابات الأمريكية القادمة وذلك على حساب قضيتنا الأمر الذي يرفضه كل الشرفاء وأحرار العالم. وشدد بحر في تصريحه؛ على أن الاتفاق بمثابة خيانة كبرى لقناعات وثوابت وثقافات الشعوب العربية والإسلامية، مضيفاً: "ما كان لبلد اللءات الثلاث أن يسقط بهذا

عبر المجلس التشريعي الفلسطيني على لسان رئيسه بالإجابة د. أحمد بحر؛ عن خيبة أملة من الإعلان عن اتفاق التطبيع الجديد بين السودان وكيان الاحتلال الغاصب؛ وشدد بحر، في تصريح صحفي أصدره فور الإعلان الاتفاق؛ أنه يعتبر انزلاق خطير في الثقافة والفكر العربي وهدية مجانية للاحتلال؛ ووصف الاتفاق بأنه يأتي في

د. دويك: التطبيع جريمة نكراء وعلينا البدء بأنفسنا لقطع الطريق على مشاريع تصفية القضية

الظالم، فهم بهذا ضربوا عرض الحائط بالشريعة الإسلامية وبكل قيم الأخوة. وأضاف: "إن المطبعين أعداء الأمة وهم يمثلون أنظمة ديكتاتورية فشعوبهم تكره ما فعلوا، وحتى علماء الأمة أجمعوا أن التطبيع خيانة لله ولرسوله والمسلمين". ورأى د. دويك أن بعض قادة الأنظمة المطبوعة طبعوا طواعية ولكن كلهم نفذوا املاءات جهات خارجية تبحث عن مصلحة الاحتلال الصهيوني. وأكد د. دويك على ضرورة أن تتور الشعوب العربية على حكامها المطبعين. وعلى صعيد فلسطين في مواجهة التطبيع؛ بين د. دويك أنها بدأت مشروعاً مهماً لمواجهة التطبيع وصفقة القرن وغيرها من المشاريع -في إشارة للمصالحة والانتخابات-، معتبراً أن التسريع في الانتخابات الفلسطينية وافراز قيادة ديمقراطية تستفتي الشعب في كل خطوة يسهم في إفضال المخططات والمؤامرات التي تحاك ضد شعبنا.



اعتبر رئيس المجلس التشريعي الدكتور عزيز دويك؛ تطبيع بعض الأنظمة العربية مع الاحتلال الصهيوني جريمة نكراء دينياً ووطنياً وأخلاقياً. وأشار د. دويك؛ في تصريح صحفي للبرلمان أن الأولى بالمطبعين دعم شعبنا كونه مظلوم، وليس الاصطاف مع

لجنة التربية تتفقد مدارس بمحافظة الوسطى وخانيونس وتشييد بإجراءات وزارة التعليم

06

لجنة القدس تناقش الإعتداءات الصهيونية على المقدسات وتبحث بروتوكولات تعاون برلمانية

03

الاحتلال يحول النائب حسن يوسف للإعتقال الإداري لمدة "6" شهور

07

اللجنة القانونية تناقش مشاريع قوانين جديدة وتحيلها للجنة الصياغة

05

بحث قضايا وطنية متعددة

د. بحر يستقبل رئيس مجلس العلاقات الدولية ووفدين من حركة المجاهدين والأمن الداخلي

مدير عام الجهاز العميد عبد الباسط المصري، وأشاد بحر؛ خلال اللقاء بعمل الجهاز والتطور النوعي الذي شهده مؤخرا، داعيا للمزيد من التطوير والارتقاء والالتقان في العمل خدمة للمواطنين وحفاظا على سلامة وأمن المجتمع؛ مثمنا مراعاة الجهاز للقانون وسلامة الإجراءات في عمله، موضحا أن المجلس التشريعي يدعم كل ما من شأنه حفظ أمن وسلامة المجتمع وكرامة المواطن. من جهته؛ استعرض العميد المصري، جهود جهازه في حفظ الأمن والسلم المجتمعي وحماية الجهة الداخلية خاصة من محاولات الاحتلال لاقتها؛ لافتا لاشتداد صراع الأدمغة مع الاحتلال، مؤكدا عمل الجهاز من خلال لجان مشتركة مع عدد من الأجهزة والجهات الحكومية لحفظ سلامة وأمن المجتمع.



الفلستينية، وحماية الثوابت، مشدداً على ضرورة العمل لاستعادة الوحدة الوطنية كمدخل لاستعادة الحقوق الفلستينية. **ويستقبل وفداً من جهاز الأمن الداخلي** هذا واستقبل بحر؛ وفداً من جهاز الأمن الداخلي، تقدمه

بكل أشكال المقاومة لتحرير الأسرى، مؤكداً أن وقوع بعض الأنظمة العربية في مستنقع التطبيع مع الاحتلال لن يفت من عضد شعبنا. من جهته؛ أشاد أبو عودة؛ بمواقف وقرارات وقوانين المجلس التشريعي التي دوماً تكون لحفظ وصون الحقوق

وفد حركة المجاهدين إلى ذلك استقبل بحر؛ وفداً من حركة المجاهدين تقدمه د. نائل أبو عودة مسؤول ساحة غزة؛ وبحث معهم عدة ملفات وطنية من بينها قضية الأسرى في سجون الاحتلال خاصة ما يتعلق بالأسير ماهر الأخرس المضرب عن الطعام، مؤكداً التمسك

بحث رئيس المجلس التشريعي بالإناابة د. أحمد بحر، مع رئيس مجلس العلاقات الدولية د. باسم نعيم؛ مستجدات المصالحة الوطنية، وذلك أثناء لقاء جمعهما أمس الأول بحضور النائب هدى نعيم. بدوره أشار بحر؛ إلى أن التشريعي يرفع المصالحة الفلستينية ومهتم بها ويسعى لتحقيقها منذ سنوات، في حين تناول نعيم في حديثه تهافت بعض الأنظمة العربية للتطبيع مع الاحتلال مؤكداً أنه يمثل تهديداً لهوية ومستقبل الأمة العربية. وناقشا الصورة الدولية للقضية الفلستينية، وسبل تحسينها من خلال خلق رأي عام دولي لمواجهة التحديات التي تواجه القضايا الوطنية؛ بالإضافة لحراك اعلامي دولي لصالح شعبنا وقضيتنا.

النائب الشنطي: إحراق أشجار زيتون الضفة دليل فاضح على عنجهية الاحتلال



أدانت النائب في المجلس التشريعي الفلستيني جميلة الشنطي، إحراق الاحتلال ومستوطنيه ألف شجرة زيتون خلال اعتداءات استهدفت أراضي المواطنين في الضفة الغربية المحتلة خلال الأسبوعين الماضيين، مستنكرة صمت المؤسسات الدولية والحقوقية على الجرائم اللاإنسانية بحق الفلستينيين وأراضيهم. وقالت النائب الشنطي؛ في تصريح صحفي: "إن ما يقوم به الاحتلال الصهيوني هو امتداد لسلسلة جرائمه العنصرية ضد شعبنا الفلستيني المتجذر بأرضه، فهذا العدو يستهدف الشجر والإنسان والحجر والمقدسات في محاولات خبيثة لفرض احتلاله العنصري على شعبنا". وأكدت النائب الشنطي؛ أن هرولة بعض الأنظمة العربية للتطبيع شجعت الاحتلال ومستوطنيه على زيادة هجماته وعدوانه ضد الأرض والشعب الفلستيني، مشيرة أن هذا العدوان جزء من العقيدة الصهيونية. وشددت الشنطي؛ أن الاحتلال الصهيوني إلى زوال وأن فلسطين ستعود لأصحابها، داعية شعبنا الفلستيني خاصة في الضفة

من حيث كظم الغيظ والالتزام بالقانون، مشيدا بروح المسؤولية التي تحلت بها العائلة". وأوضح أن موضوع تنفيذ أحكام الإعدام في المجتمع هو محل بحث ونقاش داخل العديد من المؤسسات والجهات الرسمية المختصة، لافتا إلى أن الجميع يدعو للضغط من أجل تنفيذ هذه الأحكام، مؤكدا أهمية وجود اجماع سياسي وفصائلي ومجتمعي بالاتفاق على تنفيذ أحكام الإعدام بحق الجناة. وسلم وفد العائلة د. بحر كتابا بمطالبهم، فيما طمأن النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي العائلة بأن العدالة ستنفذ على الجميع وكل انسان سيأخذ حقه وفق القانون.

طالبت بسرعة تنفيذ العدالة

التشريعي يستقبل وفداً من عائلة المصري



ولتحقيق العدالة. وأكد د. بحر على ضرورة التزام كل العائلات بالقانون حفاظا على السلم والأمن المجتمعي، وعدم السماح لفكرة أخذ الحقوق باليد لأن لذلك تداعيات خطيرة على المجتمع. وشرح مختار العائلة ملابسات وطبيعة الجريمة النكراء بحق ابنهم المغدور ومعاناتهم للوصول إلى الجاني في حادثة القتل؛ التي وقعت عام 2016م مطالبا بسرعة تنفيذ حكم الإعدام الذي صدر فعلا بحق الجاني منوها أنه حكما باتا وواجب النفاذ. من جانبه، قال النائب العبادسة: "إن تعامل العائلة مع هذه المصيبة نموذج يقتدى به

استقبل رئيس المجلس التشريعي بالإناابة د. أحمد بحر، في مكتبه نهاية الأسبوع المنصرم، وفداً من وجهاء عائلة المصري من محافظة خان يونس جنوب قطاع غزة؛ بحضور النائب يحيى العبادسة، والنائب هدى نعيم، للمطالبة بسرعة تنفيذ حكم الإعدام الصادر بحق قاتل ابنهم. ورحب د. بحر؛ بوجهاء العائلة، شاكرًا ثباتهم وصبرهم للحصول على حقهم وتنفيذه من خلال القانون، مشدداً على أهمية تطبيق الحكم بالإعدام على الذين صدر بحق قاتل ابنهم، بعد استكمال كافة الإجراءات والمراحل القانونية، لضمان استقرار المجتمع



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

المطبعون الخونة إلى زوال

لا ينبغي لأحد من شرفاء شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية والإسلامية أن يصاب باليأس أو الإحباط في إثر الانبطاح العربي الرسمي غير المسبوق، والارتداء الكامل لبعض الأنظمة العربية في أحضان الاحتلال الصهيوني الإدارة الأمريكية العنصرية الراهنة.

من يقرأ صفحات التاريخ لا يمسه اليأس والقنوط بأي حال من الأحوال، ولا يرى في سقوط الخونة إلا دليلاً على صواب الطريق وصحة المسار، فما كانت طريق الحق يوماً مزهرة، وما كان بلوغ الأمان إلا عبر بوابات المحن والضنك والابتلاء، كي يميز الله الخبيث من الطيب، ولا يستوي على الطريق من بعد إلا أهل الطهر والتقوى والعفاف والفضيلة، وأصحاب التمسك بالحقوق والثوابت والقيم والمبادئ، فيما اندثرت سيرة الآخرين الملتخنة بالخيانة والعار، تلاحقهم غضبات الشعوب ولعنات التاريخ.

إننا نعيش اليوم لحظات الفرز الأكثر دقة وخطورة وحساسية في تاريخ الأمة، ولن نتمكن من العبور إلى المرحلة القادمة، مرحلة التمكين واستعادة الحقوق ونشر القيم والمبادئ في الأرض، إلا بعد غربة الصفوف ولفظ الخبث وبتر الداء من الجسد، كي يصحّ جسد الأمة وتعود لها عافيتها وحيويتها من جديد، وتتبوأ موقعها ومكانتها في صدارة الأمم وطلبة الشعوب من جديد.

لقد آن الأوان كي تعرف شعوب أمتنا اليوم الشريف من الخائن، والصادق من الكاذب، والمؤمن من المنافق، كي تطهر فضاءها من رجس الخونة، وتعيد تنظيم صفوفها، وتعمل على ترتيب بيتها الداخلي، لتنهض بكل قوة وعزم ومضاء في وجه أعدائها الذين تكالبوا على حقوقها وثروات ومقدراتها، وحاولوا طمس تاريخها وحضارتها وإهدار كرامتها وإنسانيتها، وتعمل على تحطيم رؤوس كل الأوثان السياسية والفكرية المتأثرة على الأمة وشعوبها الحية.

إن متابعتنا الدؤوبة للانهيئات المتسارعة لبعض الأنظمة العربية التي باتت تتسابق للحاق بقطار الخيانة والتطبيع، والتي كان المجلس السوداني الحاكم آخرها، تمنحنا مزيداً من القوة والإيمان والثبات على درب الحق، وتجعل منا أقوى شكيمة وأشد بأساً على أعدائنا وحلفائهم وأذنانهم، وتقربنا أكثر فأكثر من مرحلة تحقيق البشارات النبوية التي تؤكد انتصار الحق وعودة الظفر والمجد للأمة بعد مخاض الآلام والمعاناة وحروب التجويع والحصار والقتل والتدمير.

من هنا فإننا نرى أن العلاقة باتت طردية بالتمام الكمال، فكلمة علت موجة الخيانة والتطبيع كلما علت -بالتالي- موجة الإيمان بصحة الطريق واليقين بالانتصار المبين، وكلما زاد منسوب الخيانة والانحطاط والسقوط في حبال الصهاينة والأمريكان كلما زاد -تلقائياً- تمسك الأمة وشعوبها وقواها الحية بحقوقها وقيمها ومبادئها، ولن يطول الأمر كثيراً حتى ينجلي ليل المحنة ويتبدد حجب الظلم ليشرق فجر الحق على ربوع الأمة مهما عربد الصهاينة والأمريكان، ومهما ارتكس أذنانهم وحلفاؤهم من حكام العرب والمسلمين.

إن المطبعين الخونة ليسوا في وارد فهم فقه الواقع الصحيح أو التنقيب عن الدروس المستفادة من صفحات التاريخ، فهم أجهل الجاهلين بقيم وثوابت وفكر وحضارة وتاريخ أمتهم، وقد زرعوا في صفوف الأمة كي يكونوا أدوات رخيصة يتلاعب بها الأعداء لتفتتها من الداخل، ولو أنهم فهموا وأدركوا ووعوا لانحازوا إلى شعوبهم، وأبوا الخروج عن ثوابت وإجماع أمتهم، ولتيقنوا حجم الجرم والخطيئة التي اقترفوها، وأججموا عن ردّتهم الفاقعة وعادوا إلى أحضان شعوب أمتهم نادمين صاغرين.

وختاماً.. فإن أمتنا اليوم مطالبة بالعمل الدؤوب وتكثيف الجهود لمواجهة ودحر موجة التطبيع والتساقط المذل لبعض الأنظمة العربية، وتكريس جبهة عربية وإسلامية موحدة وقوية للتصدي للمطبعين الخونة ودرء أخطارهم ومفاسدهم عن الأمة، ومنعهم من المساس بأسس ومقومات قوة وسمود الأمة، وبث الأمل في نفوس أبناء الأمة بجمية انتصار الحق وقرب زوال الباطل ونهاية الظلم والظالمين.

وَاللّٰهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلٰكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ

خلال اجتماع مع قيادة الشرطة لجنتا الداخلية والرقابة تطلعان على مهام ومتطلبات المعمل الجنائي



وختتم النائب أبو راس حديثه؛ بالتأكيد على أهمية المعمل الجنائي ودوره البارز في نفي أو إثبات الجرائم وتحديد الجناة المشتبه بارتكابهم جرائم معينة، مؤكداً عزم اللجنتين زيارة المعمل للاطلاع عن كثب على العمل فيه وأنشطته وأليات العمل فيه ومهامه اليومية.

تعزيز التعاون بين النيابة والمعمل، وأوضح مقرر لجنة الداخلية النائب مروان أبو راس؛ أن اللقاء جرى على ضوء تقرير تقدمت به لجنة الرقابة وحقوق الإنسان حول عمل المعمل الجنائي وأوضاعه والتقرير الصادر عنه؛ مبيناً أنه تم مناقشة بعض الملاحظات الواردة في التقرير حول عمل المعمل واستيضاح طريقة وآليات العمل فيه ومهامه اليومية.

بحثت لجنتا الداخلية والرقابة بالمجلس التشريعي آلية عمل المعمل الجنائي، والمقومات والامكانيات المتوفرة فيه؛ وذلك أثناء لقاء مشترك عقده اللجنتين مع مدير عام الشرطة اللواء محمود صلاح، رافقه مدير معمل الأدلة الجنائية ولفيف من قادة الشرطة، بحضور عضوي النيابة العامة المستشارين محمد مراد؛ ومؤنس حمودة، بهدف

لجنة القدس تبحث تفعيل بروتوكول التعاون مع رابطة برلمانيون لأجل القدس



والسماح للمستوطنين بأداء طقوس تلمودية في ساحات الأقصى المبارك. وبحثت اللجنة سحب عدة ملفات تخص بمدينة القدس ومقدسات المختلفة، واستعرضت اللجنة آخر المستجدات في مدينة القدس وما تتعرض له من قبل الاحتلال الصهيوني، خاصة هدم المنازل والاقحامات أسفل واستمرار الحفريات أسفل الأقصى المبارك والبلدة القديمة،

الجنة بحضور رئيسها النائب أحمد أبو حلبية، وعضو اللجنة النائب خميس النجار، والمقرر الإداري أحمد سويدان، كما بحثت عدة ملفات تخص بمدينة القدس ومقدسات المختلفة، واستعرضت اللجنة آخر المستجدات في مدينة القدس وما تتعرض له من قبل الاحتلال الصهيوني، خاصة هدم المنازل والاقحامات أسفل واستمرار الحفريات أسفل الأقصى المبارك والبلدة القديمة،

وناقشت لجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي تفعيل بروتوكول التعاون بينها وبين رابطة "برلمانيون لأجل القدس"، بالإضافة لبحث سبل ووسائل تعزيز التواصل مع البرلمانيين المدافعين عن القدس حول العالم، وقررت اللجنة مخاطبة البرلمانات العربية والعالمية واتحادات البرلمانات لوضعها في صورة التطورات في مدين القدس ومسجد الأقصى المبارك. جاء ذلك أثناء اجتماع دوري عقده



جانب من اجتماعات اللجنة الاقتصادية في إطار متابعتها لأزمة مولدات الكهرباء

رئاسة ونواب التشريعي يزورون المديرية العامة للشرطة

د. بحر: جهاز الشرطة يعتمد عقيدة أمنية وطنية بامتياز ويوصل الليل بالنهار لخدمة شعبنا اللواء صلاح: المؤسسة الشرطية وجدت لحماية الوطن وعاهدنا الله على خدمة المواطن



لعمل الإدارات والوحدات في الشرطة، وأهم الإنجازات التي جرت مؤخراً والمعوقات التي تواجه الشرطة في عملها.

في خدمة المجتمع

من جهته: أكد مدير عام الشرطة الفلسطينية اللواء محمود صلاح على أن الشرطة الفلسطينية بكافة إداراتها ووحداتها وأقسامها ستواصل العمل من أجل خدمة أبناء شعبنا، وأنها وجدت لحماية الوطن وتوفير الأمن للمواطن الفلسطيني. وقال اللواء صلاح: "المؤسسة الشرطية تعمل ضمن منظومة عدلية متكاملة

الحسن مع أبناء شعبنا خاصة أننا شعب محاصر ومكسوم ولكنه عزيز وكريم. وأكد على أن العدل والعدالة تفضي بالضرورة للاستقرار والأمن، مشدداً على ضرورة أن تحرص الجهات الأمنية والشرطية على تحري الدقة والمصداقية في المعلومات كون المعلومات تحدد مصائر البعض. وقال بحر: "نحن في المجلس التشريعي مع الشرطة الفلسطينية بكل إدارتها ونعمل على سن القوانين التي تساعد الشرطة في عملها وتكفل الحقوق للمواطنين، والمطلوب من الشرطة أن تكون عند ثقة الناس بها كما عودتنا دوماً".

العبادة، إسماعيل الأشقر، مروان أبو راس، محمد فرج الغول، وهدى نعيم، وأمين عام المجلس التشريعي ثروت البيك. وكان في استقبالهم مدير عام الشرطة اللواء محمود صلاح وكبار مساعديه.

العدالة المجتمعية

وأشاد د. بحر بالتزام الشرطة الفلسطينية

أكد رئيس المجلس التشريعي بالإجابة د. أحمد بحر: أن جهاز الشرطة يعتمد عقيدة أمنية وطنية بامتياز ويواصل رجاله الليل بالنهار من أجل خدمة المواطن الفلسطيني وتوفير الأمن للمجتمع، لافتاً إلى أن الشرطة الفلسطينية اثبتت دوماً أنها في خدمة المواطن والوطن رغم المخاطر المحدقة بها.



جانب من الاجتماع مع قيادة الشرطة

بالعدالة والعدل في عملها وانفاذ القانون في كل الإجراءات، داعياً للاستمرار في هذا النهج، والاستمرار في سياسة التعامل

جاءت تصريحات بحر؛ لدى زيارته بالأمس للمديرية العامة للشرطة "مدينة عرفات للشرطة" رافق كلاً من النواب: يحيى



ويتفقدون وحدة "سهم" للمهام الخاصة

بدعم السلطة التنفيذية وإشراف ومراقبة دائمة من المؤسسة التشريعية في البلاد". ودعا اللواء صلاح؛ لدعم الشرطة قدر الإمكان للاستمرار في تقديم خدماتها على أتم وجه، مجدداً العهد على أن تكون الشرطة عند حسن ظن أبناء شعبنا بها، وافتتاً إلى الإنجازات المتحققة خلال العام الأخير من تشييد مباني ومقرات وتدريب الكادر البشري وصل لمهارات الضباط وصف الضباط والأفراد كافة، وغير ذلك من الإنجازات التي يلاحظها المواطن على أرض الواقع.

جولة ميدانية

هذا وتفقد وفد المجلس التشريعي مرافق مدينة عرفات للشرطة ومن بينها: قاعة الرماية الإلكترونية، وشرطة القوات الخاصة والخيالة، ووحدة "كاف" المختصة للكلاب البوليسية، والشرطة النسائية، ومعرض الذخائر العسكرية والإدارة العامة لهندسة المتفجرات والمعمل الجنائي والمكتب الإعلامي وصالة كمال الأجسام بالإضافة لمرافق أخرى. واستمع وفد التشريعي لشرح مفصل



مدير عام الشرطة ومساعديه لدى استقبالهم برئاسة ونواب التشريعي

النائب خريشة: بالوحدة نواجه التحديات والانتخابات مطلب وطني



أكد النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي حسن خريشة، أن إجراء انتخابات فلسطينية حقيقية يشكل فرصة للخروج من الأزمة الحالية علاوة على كونه مطلب وطني، منوهاً أن الوحدة الوطنية يمكن لها أن تؤهلنا لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية. وأشار خريشة، خلال حوار خاص لصحيفة "البرلمان"، أن حوارات المصالحة وإنهاء الانقسام لم تحقق شيئاً على أرض الواقع، سوى بعض الوعودات والأمال والتصريحات المختلفة، لافتاً إلى أن هناك ضغوطات تمارس من جهات دولية وعربية لتعطيل الانتخابات ولإبقاء الانقسام، وعرقلة جهود المصالحة، لأن بعض الأشقاء العرب ضد أي انتخابات تشارك فيها حركة حماس.

زال موجداً في الضفة المحتلة لكن بأعداد قليلة، وهذا ليس مؤشر إيجابي لتهيئة الأجواء الديمقراطية للانتخابات الفلسطينية.

وأضاف أن سياسة القوائم المشتركة في الانتخابات مخرج سياسي مقبول لتحقيق حالة من التوازن الداخلي في المجتمع الفلسطيني، مطالباً بتحقيق عمل ديمقراطي يسمح للجميع بالذهاب للانتخاب بحرية.

وأكد أن الوحدة الوطنية لن تتحقق إلا من خلال صندوق الاقتراع لإيصال رسالة للعالم أن الشعب الفلسطيني موحد ضد كل ما يتعرض له القضية الوطنية محلياً ودولياً.

وبين أن سياسة الانتظار التي يمارسها عباس، من ترقب وانتظار لنتائج الانتخابات الأمريكية، تشكل عائقاً كبيراً أمام إنهاء الانقسام، داعياً حركة حماس للهجوم على المصالحة وتحقيقها على أرض الواقع.

وأوضح أن ثقة المواطن الفلسطيني منعدمة بالحوارات الهادفة لإنهاء الانقسام، مؤكداً أن الانتصار للرغبة والإرادة يحقق قراراً وطنياً لإنجاز المصالحة وأن شعبنا جاهز للانتخابات بالرغم من حالة الإحباط التي يعيشها. وقال النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي إن الاعتقال السياسي ما

اللجنة القانونية تناقش مجموعة مشاريع قوانين جديدة



مثقال عجز، والمقرر الإداري أحمد سويدان. وفي نهاية اللقاء وبعد ابداء الملاحظات على مشاريع القوانين اتفق رئيس وأعضاء اللجنة على إحالتها للجنة الصياغة للشروع بمراجعتها وانضاجها وصياغتها تمهيداً لعرضها على المجلس التشريعي لمناقشتها ودراستها وإقرارها وفقاً للأصول والقانون. كما درست اللجنة الشكاوى المحالة إليها ووقفت على تفاصيلها وأصدرت التوجيهات اللازمة بشأنها.

ناقشت اللجنة القانونية في المجلس التشريعي مجموعة من مشاريع القوانين المختلفة منها: مشروع قانون الجنايات الكبرى، ومشروع قانون المحاكمات الشرعية، ومشروع قانون تنظيم وتركيب كاميرات المراقبة، ومشروع قانون المسؤولية الطبية "المهن الصحية". وذلك أثناء اجتماعاً دورياً عقدته اللجنة بحضور كلا من النواب: محمد فرج الغول، أحمد أبو حلبية، يونس الأسطل، والمستشار القانوني للجنة

المجلس التشريعي يعيد تشكيل لجنة صياغة التشريعات



الرئيسة المختصة؛ في التشكيل الجديد للجنة، وذلك حرصاً على تجويد المخرجات القانونية، وضمان انسجام البيئة التشريعية فيما يتعلق بدراسة مشاريع القوانين واللوائح والقرارات. وبين أن العديد من مشاريع القوانين المقترحة لدى المجلس التشريعي وكذلك العديد من المستجدات القانونية بحاجة لدراسة معمقة من مختصين لديهم الخبرة الكبيرة، والتنوع في الاختصاص. من جهته، أكد أمجد الأغا أمين سر اللجنة، أن من أولويات عمل اللجنة اعتماد النظام الداخلي لها وترتيب الأولويات التشريعية وضمان اتساق المخرجات التشريعية مع القوانين السارية وتحسينها من أي ثغرات.

عقدت لجنة صياغة التشريعات في المجلس التشريعي الفلسطيني، اجتماعها الأول بعد إصدار رئيس المجلس التشريعي بالإنبابة د. أحمد بحر، قراراً بإعادة تشكيلها. وأشار النائب محمد فرج الغول رئيس لجنة صياغة التشريعات إلى أن إعادة تشكيل اللجنة يأتي استكمالاً لمسيرة عملها، التي ساهمت منذ إنشائها في 23 نوفمبر 2011، بتحسين جودة المخرجات القانونية من خلال تدقيق الصياغات للقوانين واللوائح والأنظمة للجهات الحكومية والمجلس التشريعي. وأضاف الغول؛ أنه تم إشراك ممثلين عن النيابة العامة والأمانة العامة لمجلس الوزراء وممثلين عن الوزارات

أشاد بصمود الأسير الأخرس

النائب الأسطل: حملات الاعتقال ستزيد شعبنا قوة وصمود في مواجهة الاحتلال

تُضاف إلى سلسلة الجرائم التي يمارسها الاحتلال ضد شعبنا. وأكد على تجريمه لسياسة الاعتقالات التي يمارسها الاحتلال بحق شعبنا، "غير أننا متفائلون أن من وراء ذلك قدراً إلهياً سيجعل الصهاينة يندمون على كل هذه الجرائم".

وفي الإطار؛ أشاد النائب الأسطل؛ بصمود الأسير ماهر الأخرس لليوم "94" على التوالي من اضطرابه عن الطعام في سجون الاحتلال رفضاً للاعتقال الإداري الظالم، موضحاً أن الأسير الأخرس ضرب مثلاً عظيماً في الصبر والتضحية في إحراج الاحتلال والضغط عليه.

ودعا للتحرك العاجل للإفراج عنه من سجون الاحتلال، مبرقاً بالتحية للأسير الأخرس لصموده الأسطوري وهذا الموقف الصلب الذي ينم عن إيمان عميق وإرادة صلبة لا تلين وكذلك جميع أسرانا الأبطال في سجون الاحتلال الاجرامية.

وأكد أن الاحتلال بمارساته بحق الأسرى ينتهك كل القوانين والاتفاقيات والأعراف والمعاهدات الدولية، داعياً المنظمات الاممية ومنظمات حقوق الانسان لانصاف شعبنا وفضح ممارسات الاحتلال ومحاسبته عليها.



أكد النائب في المجلس التشريعي يونس الأسطل؛ أن حملات الاعتقال التي شنتها قوات الاحتلال الصهيوني بالضفة المحتلة والقدس وطالت الصحفي عبد الرحمن الظاهر وعدد من المواطنين تعد جزءاً من جرائم الاحتلال.

وأكد النائب الأسطل أن هذه الاعتقالات ستزيد شعبنا قوة وصموداً في مواجهة الاحتلال وفضح اجرامه. وجدد النائب الأسطل إدانته للتنسيق الأمني مع الاحتلال، معتبراً إياه جريمة، وأن حملة الاعتقال التي قامت بها قوات الاحتلال تعد جريمة جديدة

التشريعي: تابعنا أزمة مولدات الكهرباء منذ بدايتها ونراقب الأداء بشكل دائم

العمل في الوقت الراهن مع الحفاظ على ربح معقول للمنتجين، داعياً كل الجهات الحكومية صاحبة الاختصاص لمواكبة الأزمة وإطلاع المواطنين على مستجداتها والعمل على تخفيف أثارها بكل السبل الممكنة.

الرقابة والاقتصادية تلتقيان وكيل وزارة الاقتصاد

إلى ذلك ناقشت لجنة الرقابة واللجنة الاقتصادية أزمة المولدات ومستجداتها وشكاوى المواطنين بخصوصها مع وكيل وزارة الاقتصاد الوطني د. رشدي وادي؛ وذلك بحضور رئيس اللجنة الرقابة النائب يحيى العبادسة، ورئيس اللجنة الاقتصادية النائب عاطف عدوان، وكلاً من النواب: عبد الرحمن الجمل، يونس أبو دقة، وهدى نعيم. وأطلع النواب على الإجراءات الحكومية التي اتخذتها وزارة الاقتصاد بالإضافة لقرارات اللجنة الحكومية المكلفة بإدارة ملف المولدات، ورؤيتها لوضع الحلول المناسبة للأزمة.



من المواطنين بسبب قرب المولدات من المنازل؛ الأمر الذي دعا سلطة الطاقة إلى تنظيم هذا القطاع مهنيًا وقانونيًا للحفاظ على حياة المواطنين. وفي نهاية الجلسة أشار رئيس اللجنة الاقتصادية النائب عاطف عدوان؛ أن حماية المستهلك هي من أولويات

أصحاب المولدات بتوقيف تشغيلها. بدوره قدم المهندس مطير؛ شرحاً وافياً حول الأزمة موضحاً أنها مشكلة قديمة تمثلت بالانتشار العشوائي للمولدات والتعدي على شبكة الكهرباء العامة وحدث بعض الحوادث التي أدت إلى وفاة عدد من العاملين والشكاوى المتكررة

تابع المجلس التشريعي عبر نوابه ولجانه المختلفة أزمة مولدات الكهرباء أو ما يعرف بـ "المولدات التجارية الخاصة" منذ بدايتها؛ وراقب أداء وجهود الجهات والمؤسسات الحكومية في إدارتها للأزمة بشكل دائم وحثيث بهدف تخفيف حدة الأزمات التي يعانها المواطن الفلسطيني في قطاع غزة، "البرلمان" تابعت جهود وأنشطة لجان المجلس في هذا الإطار وأعدت التقرير التالي:

اللجنة الاقتصادية تستمع لنائب رئيس سلطة الطاقة

وكانت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي قد عقدت جلسة استماع لنائب رئيس سلطة الطاقة المهندس سمير مطير؛ منذ بداية الأزمة وذلك بحضور رئيس وأعضاء اللجنة النواب: عاطف عدوان، سالم سلامة، وجميلة الشنطي، وقدم نواب اللجنة العديد من التساؤلات والطروحات حول أزمة المولدات الخاصة والتسعيرة الجديدة، وشروط السلامة الفنية اللازمة، وقرار

متهما جهات دولية بمحاولة إفشالها

النائب منصور: المصالحة نهج وطني ونسعى لترجمتها على أرض الواقع

الضغوطات ومقدمة لإنهاء الانقسام من خلال برنامج سياسي وحكومة موحدة وقيادة مشتركة. ونبه إلى أن إنهاء الانقسام ووضع خلف ظهورنا مهم لمواجهة المخاطر الكبيرة التي تهدد الشعب الفلسطيني وقضيته برمتها، لافتاً إلى أن القضايا المشتركة التي تجمع الفلسطينيين كثيرة ويجب تعزيزها لمواجهة المخاطر ووضع نقاط الخلاف جانباً. وأوضح منصور أن هناك جهات إقليمية وعربية تحاول إفشال المصالحة وتعطيلها من خلال الضغط على السلطة في رام الله، مبيناً أن المصالحة ستتحقق إذا تجاوزنا المخاطر مجتمعين.



أكد النائب في المجلس التشريعي ياسر منصور؛ أن الاستمرار بنهج المصالحة وتحقيق الشراكة الوطنية وترجمتها على أرض الواقع هو نهج وطني بامتياز، ورسالة للجميع برفض الضغوطات والمضي في إنهاء الانقسام. وشدد منصور؛ في تصريح صحفي على ضرورة وجود

ترجمة عملية على الأرض، وتحديد مرسوم للانتخابات للتأكيد على عدم الرضوخ للضغوطات ووضع العالم أمام أمر واقع بأن هناك شراكة ومصالحة فلسطينية وخطوات إعادة ثقة، وأشار إلى أن الانتخابات تعطي مؤشراً بوجود توافق وجماع على مواجهة

محدراً من مخططات المستوطنين

النائب عبد الجواد: غياب المقاومة مهد الطريق للمشروع الصهيوني في الضفة

واقع لا يمكن تغييره، مشيراً إلى أن المشروع الصهيوني قائم على الضفة المحتلة، بحيث تكون جزءاً من الكيان الصهيوني ولا يكون هناك أي حل سياسي أو سيادة فلسطينية على الأرض. وشدد عبد الجواد على أهمية المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام على أسس سليمة في ظل فشل المشاريع السابقة، وإيجاد نظام



حذر النائب في المجلس التشريعي ناصر عبد الجواد، من تجهيز المستوطنين أنفسهم لمرحلة لا تقل خطورة على الفلسطينيين عن نكبة عام 48، مؤكداً أن غياب المقاومة الحقيقية للاحتلال جعل الطريق ممهداً للمشروع الصهيوني في الضفة. وقال: "إن المستوطنين كانوا يرتجفون على

سياسي قائم على المقاومة والمواجهة وأن يدفع الاحتلال ثمن احتلاله ويشعر أن هناك خطراً عليه في الضفة الغربية. هذا وتعرض النائب عبد الجواد وعائلته مؤخراً لاعتداء من قبل المستوطنين عندما كانوا يعملون في جني ثمار الزيتون في أرضه ببلدة دير بلوط دون مبرر.

الحوار والطرق في الضفة خلال الانتفاضة الأولى والثانية، لكنهم يعيشون الآن لحظات نشوة دون وجود أي رادع، ويستغلون حالة الأمن الموقر لهم لتكريس الاستيطان والطرق الانتفاضية". وبين أن الاستيطان يسير باتجاه السيطرة على 65% من الضفة الغربية وصولاً إلى

مع بدء المرحلة الثانية من العودة الآمنة.. لجنة التربية تفقد عدد من مدارس الوسطى وخان يونس



3 أسابيع لطاب الثانوية العامة "التوجيهي"، بدوام جزئي 3 أيام لكل طالب.

الجدير ذكره أن المرحلة الأولى من العودة الآمنة للمدارس انطلقت منذ

الأدوار المطلوبة من المدرسة للحفاظ على سلامة الطلبة. وحث النواب الطلبة بضرورة الالتزام بالتعليمات الوقائية الصادرة عن وزارتي التربية والتعليم والصحة للحفاظ على سلامتهم، ولضمان استمرار العملية التعليمية بشكل آمن.

وشملت الجولة التفقدية مدرسة مريم بنت عمران، ومدرسة شهداء المغازي، في المحافظة الوسطى، ومدرسة محمد الدرة، ومدرسة أحلام الحرازين في خان يونس. بدوره أشار نائب؛ إلى الإجراءات التي اتخذتها وزارته بهدف استئناف العملية التعليمية وإعادة الطلبة للمدارس، مهيباً بأولياء الأمور لحث أبناءهم للمزيد من الالتزام بالإجراءات حتى يستمر فتح المدارس.

تفقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي، عدة مدارس في محافظتي الوسطى وخانيونس، لمتابعة المرحلة الثانية من العودة الآمنة للمدارس وفقاً لإجراءات السلامة والوقاية من فيروس كورونا.

وشارك في الجولة كلاً من رئيس وأعضاء اللجنة النواب: عبد الرحمن الجمل، خميس النجار، يحيى العبادسة، سالم سلامة، يونس أبو دقة، وهدى نعيم، بحضور وكيل وزارة التربية والتعليم الدكتور زياد ثابت، وممثلين عن مجالس أولياء أمور الطلبة. وأشاد النائب الجمل؛ بالإجراءات الوقائية المتبعة في المدارس والالتزام الكامل بالبروتوكول الصحي، ودليل إجراءات العودة الآمنة للمدارس والذي يتضمن

مواقف برلمانية دولية

نائب بلغاري: نرفض الاستيطان ون دعم الحق الفلسطيني

عبر رئيس مجموعة الصداقة الفلسطينية في البرلمان البلغاري "تاسكو أرمينكوف" عن دعمه لنضال الشعب الفلسطيني من أجل إنهاء الاحتلال ونيل الاستقلال، مؤكداً عدم شرعية الاستيطان والمستوطنين ورفضاً لسياسة الاحتلال الهادفة لسرقة وقضم الأرض في الضفة الغربية المحتلة. ودعا النائب "أرمينكوف" خلال استقباله وفداً فلسطينياً بمقر البرلمان البلغاري إلى احترام القانون والقرارات الدولية بشأن القضية الفلسطينية وإنهاء الاحتلال.

وكان النائب البلغاري استمع من الوفد الفلسطيني لشرح مفصل حول جرائم الاحتلال بحق الفلسطينيين خاصة الاستيطان والاعتداءات اليومية لجنود الاحتلال على المواطنين الفلسطينيين والمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس المحتلة.

نائب أردنية: التطبيع خيانة وفلسطين أولوية

قالت النائب في مجلس النواب الأردني ديمة طهبوب: "إنه رغم وجود اتفاقية وادي عربة- الموقعة بين الأردن والكيان الصهيوني منذ أكثر من 25 سنة؛ إلا أن الشعب الأردني لم ينفذ إليه التطبيع، وزاد إصراره على رفضه". وشددت على رفض التطبيع باعتباره خيانة، منوهة لوجود لجان مقاومة التطبيع في الأحزاب السياسية والنقابات وفي كل الهيئات وهذا يدل أن التطبيع مرفوض تماماً، لافتة للعديد من المطالبات السياسية الداعية لإلغاء اتفاقية وادي عربة.

وأكدت أن الشعب الأردني ينتصر لكل موقف يتعلق بالقضية الفلسطينية، مشيرة إلى ضرورة التفريق بين موقف الحكومة والاتفاقيات التي تعقدتها مع الاحتلال الإسرائيلي وبين الرأي الشعبي الأردني.

وشددت أن القضية الفلسطينية لها أولوية في الأردن وهي ليست قضية خارجية، قائلة: "بيننا روابط تاريخية ووطنية وفي الدم، وحتى ما يسمى بفك الارتباط لم يتم تشريعه قانونياً وما أخذ موقعه في الدستور الأردني رغم أنه تم على وقع الأرض".

نائب إيراني: نهتم بقضية فلسطين ونعمل لخدمتها

قال مساعد رئيس البرلمان الإيراني للشؤون الدولية، النائب حسين أمير عبد اللهيان: "إن فلسطين وقضيتها لها اهتمام واسع لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وأن البرلمان الإيراني حريص على حمل القضية الفلسطينية إلى كل المحافل والمنظمات والفعاليات والأنشطة الدولية".

وبين النائب عبد اللهيان؛ خلال استقباله وفداً من الفصائل الفلسطينية، أن البرلمان الإيراني يعمل وفق خطة من أجل فضح ممارسات الاحتلال الصهيوني بحق الفلسطينيين، وأنه لن يدخر جهداً في خدمة الفلسطينيين وقضيتهم.

رئيس لجنة الصداقة البرلمانية الإيرانية الفلسطينية يؤكد دعمه فلسطين

أكد رئيس لجنة الصداقة البرلمانية بين إيران وفلسطين عباس غلرو؛ التزام اللجنة بتوسيع رقعة العمل من أجل فلسطين ورفع التعاون والتنسيق مع كل البرلمانات خدمة لفلسطين وشعبها.

وأوضح النائب غلرو؛ خلال استقباله وفداً من ممثلي الفصائل الفلسطينية في طهران، أنشطة اللجنة والنواب المنتخبين لها في خدمة قضية فلسطين، معبراً عن دعم اللجنة لفلسطين وقضيتها؛ ومنوهاً باستمرار العمل البرلماني الإيراني من أجل رفعة فلسطين، ومشهداً أن موقف بلاده يدعم فلسطين ويعمل من أجل نصرتها في كل المحافل الدولية.

نواب يونانيون يؤكدون دعم الحقوق الفلسطينية ورفض الاستيطان

أكد أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية مع فلسطين في اليونان، دعم الحقوق الفلسطينية وضرورة إنهاء الاحتلال، والزامه بالقوانين والاتفاقيات الدولية خاصة التي تتعلق بحقوق الإنسان.

وأكد رئيس اللجنة النائب "يوانيس كيليانوس"؛ على دعم الحقوق الفلسطينية؛ معبراً عن رفضه التام للاستيطان والانتهاكات التي يمارسها الاحتلال بالضفة الغربية والقدس المحتلة.

بدوره شدد نائب رئيس اللجنة؛ على التزام لجنته وبرلمان بلاده بالدفاع عن الحقوق الفلسطينية وفضح سياسة الاحتلال في المحافل الدولية؛ لافتاً لمتانة العلاقات الثنائية بين اليونان وفلسطين.

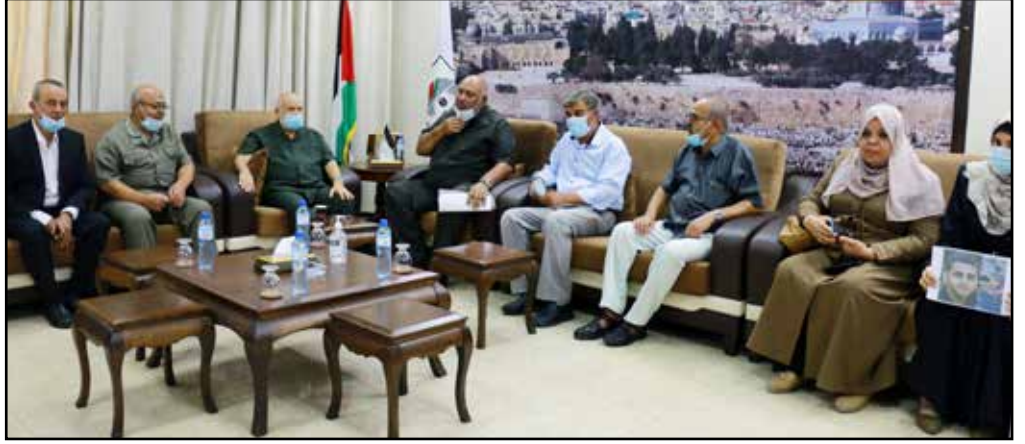
رئيس مجلس النواب اليمني يدين التطبيع

أدان رئيس مجلس النواب اليمني، هرولة بعض الحكام العرب نحو التطبيع مع الاحتلال الصهيوني، والتي كان أخرها الاتفاقية التي تم الإعلان عنها بين السودان وكيان الاحتلال، محملاً بعض أنظمة الخليج العربي مسؤولية ونتائج ذلك وما يترتب عليه من تفريط بقضية العرب المركزية الأولى وهي فلسطين.

وعبر رئيس مجلس النواب اليمني، عن رفضه لكل أشكال التطبيع مع الاحتلال الصهيوني ودعمه للشعب الفلسطيني وحقه في إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، مشيداً بمواقف وزير الخارجية من الكويت والأردن الثابتة تجاه القضية الفلسطينية.

واعداً بالتحرك الجاد والفوري لنصرتهم

التشريعي يستقبل وفداً من أهالي "مفقودي سفينة 6/9" ويناشد مصر للإفصاح عن مصيرهم



لقضيتهم، محمليين التشريعي أمانة السعي لمعرفة مصيرهم.

معاناة الكل الفلسطيني

ورحب د. بحر؛ بأهالي المفقودين مبيناً أن معاناتهم هي معاناة الكل الفلسطيني؛ مؤكداً أن المجلس التشريعي سيتواصل مع كل الجهات والمؤسسات التي يمكن الوصول إليها في مصر وخارجها، لإعادة هؤلاء المفقودين إلى أحضان أهاليهم، مشدداً على أن التشريعي سيقوم بواجبه على أكمل وجه.

وطالب بحر، جمهورية مصر العربية بالإفصاح عن مصيرهم والعمل على إنهاء معاناة أهاليهم؛ الجدير ذكره أنهم فقدت أثارهم منذ 6 سنوات، أثناء محاولتهم السفر بحراً من شاطئ مدينة الإسكندرية باتجاه أوروبا.

عشرات الفلسطينيين، أثناء هجرتهم للعمل في أوروبا. وقدم أهالي عدداً من التقارير الحقوقية الأجنبية التي تظهر صوراً واضحة لأبنائهم المفقودين في السجون المصرية، مناشدين كل أحرار العالم والجهات الحقوقية الدولية بالعمل الجاد لمحاورة المصريين ومعرفة مصير أبنائهم المجهول، مؤكداً أن أبنائهم على قيد الحياة ولم يغرقوا في عرض البحر؛ وأنه يحدوهم الأمل بلقائهم.

وشدد أهالي المفقودين أن قضيتهم إنسانية واضحة من الدرجة الأولى لأن أغلب المحجوزين من النساء والأطفال، معبرين عن معاناتهم اليومية والمستمرة لغياب أبنائهم، وسعيهم الدؤوب للوصول إلى حل

استقبل رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنتاب، د. أحمد بحر، وفداً من أهالي ما بات يعرف بمفقودي سفينة "6-9"؛ وذلك مؤخراً بمكتبه في مدينة غزة بحضور كلا من النواب: محمود الزهار، يوسف الشرافي، سالم سلامة، جميلة الشنطي، وهدي نعيم.

الأم وأهل

واستعرض أهالي المفقودين ظروف سفر أبنائهم ومعاناتهم جراء فقدهم؛ مقدمين أدلة واضحة لوجود أبنائهم واحتجازهم قسرياً عند الجانب المصري، مؤكداً أنهم فقدوا أبنائهم منذ السادس من سبتمبر عام 2014، بعد تعرض "450" مهاجراً للغرق في مياه البحر الأبيض المتوسط، بينهم

الاحتلال يحول النائب حسن يوسف للاعتقال الإداري

للقوانين الدولية، وضرباً للحصانة البرلمانية التي من المفترض أن يتمتع بها النواب أسوة بباقي البرلمانيين في العالم.

وكانت قوة عسكرية صهيونية قد داهمت منزل النائب د. حسن يوسف فجر الجمعة 2 تشرين أول/أكتوبر، واختطفته وتوجهت به نحو معسكر "عوفر"، علماً أنه كان أفرج عنه في تموز الماضي بعد اعتقال دام 15 شهراً إدارياً.

ويبلغ النائب يوسف "64" عاماً من العمر؛ ويعاني من أمراض مزمنة كارتفاع ضغط الدم والسكري، ويحتاج لعناية طبية مستمرة، علماً أنه أمضى في سجون الاحتلال أكثر من "23" عاماً على فترات متفرقة.

وتعتبر جريمة اختطاف النواب "انتهاك فاضح لأبسط الأعراف والمواثيق الدولية، ولا يستند إلى أي مبرر قانوني.



يتعمد ضرب المجتمع الفلسطيني بشتى الوسائل، محملاً الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة النائب يوسف الذي يعاني من عدة أمراض مزمنة.

ودعا بحر في تصريحه كل الأطراف المعنية للعمل على إجبار الاحتلال للإفراج عن النائب يوسف وكل نواب الشعب الفلسطيني المختطفين، والذي يمثل اختطافهم مخالفة

حولت قوات الاحتلال النائب حسن يوسف للاعتقال الإداري لمدة "6" شهور؛ وذلك بعد مرور "18" يوماً على اختطافه؛ الذي جاء بعد شهرين فقط من الإفراج عنه حيث أمضى "15" شهراً في الاعتقال الإداري.

هذا وأصدر رئيس المجلس التشريعي بالإنتاب الدكتور أحمد بحر؛ تصريحاً صحفياً استنكر فيه تحويل الاحتلال للنائب يوسف للاعتقال الإداري؛ مدينياً سياسة الاحتلال في تغييب نواب الشعب الفلسطيني عن قضايا شعبهم ومجتمعهم.

وقال بحر: "إن الاحتلال ساء ما قام به النائب يوسف من تحرك واسع لدفع عجلة المصالحة الفلسطينية، فعمد لتغييبه لإدراكه مدى تأثيره على الساحة الفلسطينية والقبول الواسع الذي يحظى به".

وأكد د. بحر على أن الاحتلال